لم تخرج القمة الثلاثية المصرية ـ الأردنية ـ الفلسطينية في القاهرة بأي موقف مغاير لتصريحات قادة الدول الثلاث، بضرورة تكاتف الجميع لإحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك على الرغم من أن الاحتلال استبقها بنسف إمكانية حصول هذا الأمر قريباً

دعم مصري أردني لفظي للفلسطينيين

لقاء علني بين السيسي وبينت... والاحتلال ينسف إمكانية وجود أي تسوية سياسية

عقد السيسي اجتماعا مع عباس قبل القمة الثلاثية (الأناضول)

القاهرة، القدس المحتلة
العربي الجديد

تلقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس دعماً من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والملك الأردني عبد الله الثاني بوجه رفض حكومة الاحتلال إجراء أي مفاوضات مع السلطة الفلسطينية، في مقابل تعزيزها اقتصادياً. وجاءت القمّة الثلاثية، المصرية. الفلسطينية. الأردنية في القاهرة أمس الخميس، قبل عقد السيسي ورئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت لقاءً علنياً في شرم الشيخ «قريباً»، وبعد أيام من اجتماع بين عباس ووزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، ومنسق شؤون الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية غسان عليان، وما أعلن بعد اللقاء من مغريات لملفات معيشية عدة للفلسطينيين، بالإضافة إلى «تسهيلات» إسرائيلية تجاه قطاع غزة في الأيام الأخيرة، ومنها توسيع مساحة الصيد البحري وإعادة فتح معبر كرم أبو سالم التجاري بشكل كامل، وغيرهما من الإجراءات. وذكرت الرئاسة المصرية، في بيان في أعقاب القمة الثلاثية التي جمعت السيسي وعباس وعبد الله الثاني، في القاهرة أمس الخميس، أن «المباحثات استهدفت تنسيق المواقف والرؤى إزاء عدد من المواضيع المرتبطة بالقضية الفلسطينية، والتي تمثل الأساس الحقيقي لاستقرار المنطقة وتحظى بالأولوية لدى كل الشعوب العربية، أخذاً في الاعتبار المستجدات التي طرأت خلال الفترة الأخيرة، خاصةً ما يتعلق بعملية السلام، وسبل تثبيت التهدئة عقب التصعيد في الأراضي الفلسطينية في مايو/أيار الماضي» في إشارة إلى العدوان الإسرائيلي على غزة.

وأضاف البيان: «استعرض السيسي خلال القمة رؤية مصر لكيفية إحياء عملية السلام، وتثبيت التهدئة في قطاع غزة، وكذا إعادة إعمار القطاع، مع التأكيد في هذا الصدد على أن تحقيق آمال الشعب الفلسطيني في الدولة المستقلة لن يتأتى إلا من خلال توحيد الصف وإنهاء الانقسام الذي طال أمده بين الضفة الغربية وقطاع غزة». وأشار إلى أن المباحثات «أكدت على المواقف الثابتة لمصر والأردن من دعم دولة فلسطين وعباس إزاء أية تحركات أو إجراءات من شأنها المساس بثوابت القضية الفلسطينية، أو إحداث أي تغيير أحادي على الأرض من شأنه المساس بحق الشعب الفلسطيني في الحصول على دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. ومن ثم أهمية تكاتف جميع الجهود من الأشقاء والشركاء للعمل على إحياء عملية السلام واستئناف المفاوضات وفق مرجعيات الشرعية الدولية، أخذاً في الاعتبار التبعات الجسيمة من عدم حل القضية الفلسطينية على أمن واستقرار المنطقة بالكامل».

واعتبر عبد الله، خلال القمة، أن «الوضع الراهن لا يمكن له أن يستمر، ولا يمكن للمنطقة أن تنعم بالأمن والاستقرار دون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو/حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية» وشدد عبد الله، الذي عقد لقاء منفرداً مع السيسي قبل القمة الثلاثية، على أهمية تكاتف جميع الجهود خلال المرحلة المقبلة من أجل دعم عمليات إعادة إعمار قطاع غزة، والذهاب للانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني حال التمكن من إجرائها في مدينة القدس الشرقية». وقال: من المؤسف أن هذا الاحتلال الإسرائيلي لبلادنا تحول تدريجياً إلى واقع وحشي، من خلال فرض مشروع إسرائيلي للفصل العنصري والتطهير العرقي، عبر سن القوانين وإنشاء البنى التحتية وتشديد الممارسات العسكرية القمعية المخالفة للقانون الدولي. وحذر من أن «مجمل هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية خلق واقعاً يستحيل معه تطبيق حل الدولتين وفق الشرعية الدولية، بل إنه يفتح الأبواب أمام خيارات لا تحمد عقباها». إلا أنه استدرك «ما زلنا نمد أيدينا للسلام العادل والشامل، وفق قرارات الشرعية الدولية وتحت رعاية اللجنة الرباعية الدولية، ونرحب بمشاركة مصر والأردن لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية». وشدد السيسي، خلال اجتماع مع عباس قبل القمة الثلاثية، على أن «القيادة الفلسطينية ستواصل العمل من أجل توحيد أرضنا وشعبنا وتحقيق المصالح الوطنية، على أساس التزام الجميع بالشرعية الدولية، وتبني

فاتنس: اللقاء مع عباس تناول استمرار التنسيق الأمني

عباس: إنهاء الاحتلال الطريق الوحيد لإنقاذ المنطقة

على «أهمية وقف الاعتداءات والإجراءات أحادية الجانب خصوصاً في القدس والمسجد الأقصى، وضرورة العمل مع جميع الأطراف لتفادي أي تصعيد لأن ذلك سيؤثر سلباً على جهود تحقيق السلام».

وأكد عباس، خلال القمة بحسب وكالة «وفا»، أن «القيادة الفلسطينية ستواصل العمل من أجل توحيد أرضنا وشعبنا وتحقيق المصالح الوطنية، على أساس التزام الجميع بالشرعية الدولية، وتبني القرارات الدولية ذات الصلة، خاصة قرار مجلس الأمن 2334، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد دولة فلسطين المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفق حل الدولتين، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار الأممي 194».

وأشار عباس إلى أن «الاحتلال الإسرائيلي يواصل سياساته وممارساته العدوانية بحق شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، وآخرها اقتحام المسجد الأقصى المبارك، وتدنيس باحاته، وتهديد المرابطين والمرابطات فيه، وكذلك الاستيطان في القدس والضفة الغربية، وتهجير المواطنين الفلسطينيين من منازلهم وممتلكاتهم، وهدم منازل المواطنين في قرية العراقيب في النقب، وفي الخان الأحمر في القدس، وفي مسافر يطا في الخليل، وفي الأغوار، وفي غزة، وهذا يقوض حل الدولتين، ويجعل من الصعب تحقيق السلام، ويهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم».

وأكد أن «الحل الوحيد لإنقاذ المنطقة والعالم من دوامة العنف والصراع هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتجسيد دولة فلسطين المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفق حل الدولتين، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار الأممي 194، وهذا هو الطريق الوحيد لإنقاذ المنطقة والعالم من دوامة العنف والصراع».

للحديث تتمة...

تلذذ بإذلال «الأخ المواطن»

ناصر السهلي

ليست مشاهد إذلال «الأخ المواطن» بجديدة على من عرف برورباغندا أنظمة وأحزاب «الممانعة»، على وجه التحديد. ولعقود من التزييف ظل يرّد عبرها تردي الأحوال إلى «الحصار»، وفي روايات أخرى إلى «الحسد» والطمع بمقدرات البلاد. وعليه يصير لزاماً على المواطن، السوري أو العراقي أو اللبناني، وغيرهم في أنظمة تفسير الانهيارات بالمؤامرات، أن يشد من أزر حاكمه وحاشيته بمزيد من «الصبر والصمود».

على سبيل المثال، في تسطيح أسباب الفشل في سورية تُقدّم صورة وردية عما «قبل الأزمة»، و«المؤامرة» بعدها على التجربة «التقدمية» و«النظام القومي العربي»، كما تلطى الحُكم دوماً خلف شعارات حزب البعث العربي الاشتراكي. وفي السياق ذاته يُمنن المواطن بمجانية العلاج والتعليم، وتخفيض أسعار، ودعم خدمات بديهية أصلاً، في سياق كذبة كبرى، تلغي حقيقة تمويل جيوب الناس أنفسهم للخدمات، تزامناً مع انخفاض مداخيلهم إلى أدنى المستويات.

من عاش ويعيش في الشام يعرف المعنى الدقيق لبروباغندا أن سورية أفضل حالاً من «الغرب الإمبريالي». ولم يخترع الناس من فراغ تسمية مشافيهم المجانية بـ«مسالخ بشرية»، وإذ يصير «الصمود» طوابير هائلة لاستخراج جواز سفر، أيضاً في لبنان، بحثاً عن لجوء، هرباً من تحول البلاد كلها إلى مسالخ، يدرك أهل العراق النفطي ولبنان «سويسرا الشرق» وسورية «الممانعة» حجم النفاق والأكاذيب التي يسوّقها منظرو تلك الممانعة عن ذلك الغرب. فيما هم مقادره معيشياً، فإنهم يحجون إليه، بأولادهم وأقاربهم، استشفاء وولادة وتعليماً وتبييض أموال منهوبة من البلاد، وكسباً لجنسيته، رغم صراخهم على الشاشات وشتمهم إياه لتأمره وحصاره.

عموماً، فإن التلذذ بإذلال «الإخوة المواطنين» يبدو سياسة القاسم المشترك بين ممتهنيها، لأجل مزيد من إغراق الناس في لعبة اللهث وراء رغيف الخبز والبقاء على قيد الحياة. وبين ملهاة وأخرى لا ضير من لعبة تنفيس الاحتقان من حاشية الحكم، من دون الاقتراب من أسس العفن والتفسخ في النظام نفسه أو رأسه، بل بالتصويب على وزير هنا ومسؤول هناك، تزامناً مع شعارات «الانتصار وهزيمة المؤامرة»... وبمزيد من تحويل البلد والناس إلى شبه أوطان وأشباه مواطنين، وإن ظلوا يخاطبون عواطفه في بكائيات الشكوى من طمع الغرباء.

متحور دلتا يضع مصر في مرحلة خطيرة

فشلت الحكومة بالدفع سريعا بجرعات لقاح «سينوفاك» (خالد دسوقي/فرانس برس)

أدى الصيف وإهمال السلطات المصرية لتدابير كورونا، إلى عودة ارتفاع عدد المصابين بالفيروس، ما ينذر بمرحلة خطيرة، وسط ضعف إمكانية رصد مدى انتشار متحور دلتا، وصعوبة التشدد في الإغلاق

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أكدت مصادر في وزارة الصحة المصرية، أن الوضع الوبائي المتعلق بفيروس كورونا دخل مرحلة خطيرة في مصر، بسبب إهمال الدولة للتدابير الاحترازية والتمادي في السماح بالتجمعات بأشكالها المختلفة من حفلات ومهرجانات ومصايف، من دون ضوابط، ووقف تطبيق الإجراءات الخاصة بمواعيد غلق المحال التجارية ونسب الإشغال، عدا في المراكز التجارية الكبرى. وقالت المصادر، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن المؤشرات الرقمية لأعداد المصابين بالفيروس المحجوزين في المستشفيات الحكومية حالياً «خطيرة، وتنذر بأزمة حقيقية إذا لم تتدخل الدولة بقرارات عاجلة»، منها الربط الكامل بين معامل التحاليل المركزية والمعامل الخاصة لتسجيل إصابات كورونا، نظراً لتراجع الإقبال الشعبي على التحليل في المعامل الحكومية التي يتم من خلالها تسجيل عدد الإصابات اليومية التي تعلنها وزارة الصحة. وتسبب الإقبال المتزايد على المعامل الخاصة، وكذلك المستشفيات الخاصة لتلقي العلاج، في خلق منظومة موازية للتعامل مع الوباء، لا يُكشف عن تفاصيلها للرأي العام.

وكشفت المصادر أنه لا توجد أي وسيلة لمعرفة مدى انتشار متحور دلتا الجديد من كورونا، الذي أعلنت وزيرة الصحة هالة زايد أنه دخل إلى مصر في منتصف يوليو/ تموز الماضي، وتمّ تسجيل حالات عدة منه. ويأتي ذلك نظراً إلى عدم التوسع في استيراد وسائل التعرف إلى هذا المتحور، والتمييز بينه وبين السلالات السابقة من الفيروس، ولأن المعامل المركزية في وزارة الصحة هي وحدها التي تملك وسيلة التعرف إلى هذا المتحور من خلال تحليل «بي سي آر» الخاص به، وليس أي من المعامل الخاصة العاملة في هذا المجال. ويعني ذلك أن المصابين بهذا المتحور لن يتمّ تشخيصهم بالإصابة أو سيتم تشخيصهم كمصابين بكورونا فقط.

وأوضحت المصادر أن عدداً من مديري المستشفيات الحكومية طلبوا توفير الاعتمادات المالية لاستيراد الإمكانيات اللازمة لتعميم الفحوصات لاستكشاف معدلات انتشار المتحور دلتا. وجاء ذلك بالتزامن مع تقارير طبية وعلمية، قُدمت لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء في الأسبوع الماضي، تؤكد ملاحظة إدارة الترصد في وزارة الصحة والمستشفيات المختلفة وجود اختلافات في نسب وسرعة انتشار الفيروس بين الأقاليم والمقيمين في مكان واحد، بصورة أكبر منها في السابق، مع ملاحظة زيادة نسب الإصابة بين الأطفال، وزيادة نسبة الوفيات بين هذه الحالات تحديداً، على الرغم من أن الأعراض المرضية لا تكون بادية بالحدة المعهودة للحالات الخطيرة المصابة بسلالات كورونا سابقاً. ودفع ذلك إلى ترجيح انتشار متحور دلتا في خمس محافظات على الأقل، هي القاهرة والجيزة والإسكندرية وبورسعيد ودمياط.

وأوضحت المصادر أن هذه التقارير دعت إلى التدخل الحاسم من الدولة لوقف التجمعات وعودة تطبيق الإجراءات العقابية لحمل المواطنين على ارتداء الكمامات، بالتوازي مع التوسع في تهديد الموظفين بالعقوبة والغرامات حال عدم التسجيل لتلقي اللقاح. ويأتي ذلك لا سيما أن وزارة التربية والتعليم لا تملك أي خطة للحد من انتشار الفيروس حال بدء الدراسة المقرر انطلاقها في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، عدا ضمان تطعيم أكبر عدد من المعلمين والعاملين الإداريين، والأمر ذاته بالنسبة للجامعات الحكومية والأهلية والخاصة، ما يهدد بتفاقم الوضع خلال الشهر المقبل.

لكن المصادر استبعدت اتخاذ الإجراءات بالصرامة نفسها التي طبقت خلال العام الماضي سريعاً، بسبب الضغوط الاقتصادية ورفض رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي ورجال الأعمال والمستثمرين وقف التشغيل والمشروعات. كما يعترض أصحاب المدارس الخاصة والدولية على الإعلان عن أي إجراء يخص الدراسة قبل سداد الأسر للأقساط والمصاريف المدرسية، وإبلاغ الحكومة رسمياً بذلك، بحجة تمكينهم من ضمان نفقات التشغيل والعمالة. ورجحت المصادر أن تنعقد اللجنة العليا لإدارة الأزمة خلال الأسبوع المقبل لبحث الإجراءات الوارد اتخاذها والتوقيت المناسب لذلك.

وحصلت «العربي الجديد» على بيانات أعدّتها أجهزة الدولة المصرية الأمنية والطبية، للعرض على لجنة إدارة أزمة كورونا، تضمنت ستة مؤشرات سلبية على حجم حركة وتجمعات المواطنين في شهر أغسطس/ آب الماضي، كاشفة عن ارتفاع كبير في توافد المصريين إلى أماكن التجمع والترفيه من المطاعم والملاهي والمحال التجارية غير الغذائية والمقاهي والسينما والعائمات والمراكب النيلية بنسبة 150 في المائة عما كانت الأوضاع عليه في بداية العام، ما يمثل دليلاً على استمرار توطن الزحام والتجمعات في أماكن الترفيه وتحولها إلى بؤر للإصابة. وبناء على تلك النتائج، بات من الواضح أن ارتفاع أعداد الإصابات المسجلة حالياً بفيروس كورونا لحوالي 300 يومياً، ربما يمثل بداية لموجة انتشار كبرى جديدة للوباء. وقالت المصادر إن الإدارات المختصة في وزارة الصحة، تتوقع ارتفاعاً كبيراً في عدد الإصابات خلال شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، بناء على عدد من المعطيات، أولها زيادة التجمعات في الجامعات ولدى التقديم في المدارس والأكاديميات والمعاهد، وثانيها عودة المواطنين من المصايف، وثالثها وضوح عدم تأثير اللقاح إيجابياً على انتشار المتحور دلتا. وتحاول مصر التوسع في حملة اللقاح ضد كورونا، بالإعلان خلال الساعات الماضية عن ضرورة تسجيل الأطباء والموظفين الحكوميين والمعلمين وأساتذة الجامعات والعاملين الإداريين والطلاب فوق 18 سنة، للحصول على اللقاح خلال الشهر الحالي، لتتمكن الدولة ابتداء من بداية أكتوبر من فرض بعض القيود على دخول بعض الأماكن التابعة لها ومزاولة بعض الأنشطة الرسمية إلا بعد تقديم ما يثبت أخذ اللقاح.

وعلى الرغم من تعدد أنواع اللقاحات المتاحة حالياً في مصر، فإن الوضع لا يزال هشّاً بسبب عدم تمكن الحكومة من الدفع سريعاً بجرعات لقاح «سينوفاك» محلية الصنع حتى الآن، لأسباب تتعلق بالكفاءة الفنية واكتشاف عيوب صناعية في بعض تشغيلاتها، حتى بعد أسبوع تقريباً من صدور موافقة هيئة الدواء المصرية على منح رخصة الاستخدام الطارئ لهذا اللقاح. وكانت الهيئة قد اكتشفت في وقت سابق مشاكل في بعض التشغيلات، على الرغم من الإعلان رسمياً عن تصنيع أول مليون جرعة من اللقاح في حفل كبير حضره رئيس الوزراء مصطفى مدبولي منذ شهرين تقريباً. وكان مدبولي قد أعلن إعادة فتح المنشآت التجارية، بما في ذلك المحال والمقاهي ومراكز التسوق الكبيرة، في مواعيدها العادية خلال فصل الصيف، دون قيود، ابتداء من الأول من يونيو/ حزيران الماضي. كما تقرّر استمرار حظر جميع الفعاليات الجماعية داخل المنشآت، مع منع إقامة الموالد وسرادقات العزاء والأفراح، وإعادة فتح الحدائق والمتنزهات والشواطئ العامة.

اختلاط متزايد في الصيف

سجّل تقرير لأجهزة الدولة المصرية الأمنية والطبية، زيادة إقبال المواطنين على أسواق الدولة، بنسبة تزيد على الضعف قياسا ببداية العام الحالي، والأمر نفسه مع وسائل النقل العامة، على الرغم من وقف الدراسة في الجامعات والمعاهد خلال فترة الصيف. كما سجّل التقرير زيادة كبيرة في الإقبال على الأماكن السياحية والفنادق بنسبة زادت على 120 في المائة قياسا بالصيف الماضي، سواء بالنسبة للسياحة الداخلية أو الأجنبية.

«داعش» يتجرأ على مدنيي سيناء تحت أنظار الجيش

أعاد هجوم «ولاية سيناء» على استراحة في شمال سيناء مسلسل الرعب إلى نفوس أهالي المنطقة، خصوصاً أن الهجوم جاء وسط غياب واضح لقوات الأمن

سيناء ـ **محمود خليل**

أثار حادث هجوم تنظيم «ولاية سيناء»، الموالي لتنظيم «داعش»، على استراحة للمواطنين في محافظة شمال سيناء، شرقي مصر، مساء الثلاثاء الماضي، حالة من القلق والفزع في صفوف عشرات الآف المواطنين من سكان المحافظة، إذ جاء بعد فترة من الهدوء النسبي، سادت الأوضاع الأمنية في مناطق العريش وبئر العبد على وجه التحديد، لا سيما في اتجاه اعتداءات التنظيم والجيش على المدنيين.

إلا أن الهجوم، الذي أسفر عن إصابة ثلاثة مواطنين، واختطاف ثمانية آخرين، والاستيلاء على سيارتين، وتحطيم محتويات الاستراحة، قلب الأمور رأساً على عقب في شمال سيناء، وأعاد مسلسل الرعب من التنظيم الإرهابي مجدداً إلى الواجهة، وسط غياب واضح لقوات الأمن المصرية، المنتشرة حواجزها في كل ربوع المحافظة.

وفي تفاصيل الحادثة، قالت مصادر قبلية وشهود عيان، لـ«العربي الجديد»، إن تنظيم «داعش» هاجم استراحة في منطقة بالوفة قرب بئر العبد، وأصاب فيها ثلاثة مواطنين واختطف ثمانية آخرين. وأشارت إلى أن المسلحين استولوا على سيارتين للمواطنين الذين كانوا موجودين في الاستراحة، وأن قوات الأمن وصلت إلى المكان بعد نصف ساعة من وقوع الحادثة، وبعد نقل المصابين إلى مستشفى بئر العبد لتلقي العلاج، فيما تجول المسلحون في منطقة الحدث قبل أن ينسحبوا في اتجاه الظهير الصحراوي، وقامت قوات الأمن بتمشيط المنطقة فقط، من دون ملاحقتهم خارج المنطقة السكنية.

وأضافت المصادر أن التنظيم هاجم المواطنين بحجة تعاونهم مع قوات الأمن، وغالبيتهم من قبيلة الأخارسة، ذات الثقل السكاني في شمال سيناء، فيما لم توفر قوات الأمن، التي تقمع في مكانين بالقرب من بالوظة، الحماية اللازمة للمواطنين، بل تحركت بعد العديد من الاستغاثات، وإطلاق النار المتكرر من قبل المسلحين في اتجاه المواطنين والاستراحة، إذ استمر الهجوم قرابة 20 دقيقة، وهي فترة كافية لوصول قوات الجيش من الكمائن (الحواجز) القريبة بمسافة 300 متر فقط عن مكان الحادثة. إلا أن ذلك لم يحدث. وفي التعقيب على ذلك، قال أحد وجهاء قبيلة الأخارسة، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «ما جرى بحق أبنائنا في بالوظة يمثل اعتداءً على الدولة المصرية بأكملها، إذ يتجرأ التنظيم الإرهابي على اختراق كل الحواجز الأمنية والعسكرية، ويصل إلى استراحة وسط منطقة سكنية، ويهاجم مرتاديها، في وقت مبكر بعد صلاة العشاء مباشرة، وفي ظل إحاطة المنطقة بقوات من الجيش والشرطة، فيختطف عدداً منهم ويصيب من رفض السير معهم، وتخريب المكان بالكامل، وإطلاق النار في كل الاتجاهات، ما أصاب السكان بالرعب والفزع».

وأضاف: «لم نرَ حادثة بهذا الشكل منذ سيطرة التنظيم على قرى قاطية واقطية والجنادين والمربج قبل عام، حينما لم يتمكن الجيش من مجابهة التنظيم الذي استفرد بالمدنيين في نطاق مدينة بئر العبد، وبقي مسيطراً على قراهم عدة أشهر، لولا الخطر الذي داهم قناة السويس آنذاك نتيجة اقتراب سيطرة التنظيم على المناطق الملاصقة لها».

ودعا إلى ضرورة «التدخل الفوري من قبل كل مؤسسات الدولة المصرية، بدءاً من الرئاسة وحتى قوات الجيش في الميدان، لإعادة أبنائنا المفقودين قبل تعرضهم للأذى على يد التنظيم الإرهابي، الذي تعودنا على ارتكابه الجرائم بحق أبناء سيناء على مدار سنوات الحرب». وطالب بتوفير الحماية اللازمة لكل المواطنين في شمال سيناء، تحسباً لتكرار المشهد مرة أخرى خلال الأيام المقبلة، في ظل التحركات الملموسة للتنظيم في محيط المناطق السكنية، وعودة الأحداث إلى ما كانت عليه قبل الهدوء النسبي الذي يسود الأوضاع منذ بداية العام الحالي، لا سيما في مناطق بئر العبد ومحيطها.

يشار إلى أن الأشهر القليلة الماضية شهدت تراجعاً في عمل «ولاية سيناء»، إذ اقتصر نشاطه في مناطق محددة بوسط سيناء والشيخ زويد ورفح، وأطراف العريش وبئر العبد، فيما ابتعدت هجماته عن المدنيين بشكل لافت، وكذلك عن مراكز المدن، والهجمات العنيفة على المواقع العسكرية، والنكنات التابعة للجيش والشرطة، فيما لم تعرض الجيش لخسائر من خلال استهداف الحملات العسكرية التي تحاول الاقتراب من مناطق وجود التنظيم، جنوب مدن رفح والشيخ زويد والعريش وبئر العبد امتداداً إلى مناطق وسط سيناء، فيما سجل الجيش خسائر في صفوف التنظيم خلال الفترة الأخيرة، جرى الإعلان عن بعضها من قبل حسابات مقربة من «ولاية سيناء».

مطالبة بتوفير الحماية لكل المواطنين في شمال سيناء

شرق غرب

اعتداءات للمستوطنين في الضفة

نفّذ مستوطنون إسرائيليون، أمس الخميس، اقتحامات للمسجد الأقصى في القدس المحتلة، واعتداءات على الفلسطينيين وممتلكاتهم في مناطق عدة من الضفة الغربية، فيما أصيب الطفل الفلسطيني عبد الرحمن الجعبري، نتيجة دهسه من مركبة مستوطن في الخليل. وأشارت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، إلى اقتحام مؤسسة «ريجافيم» الاستيطانية للمرة الثانية خلال أسبوع، حرم مدرسة في بلدة بيت تعمر، شرقي بيت لحم، حيث وضعت إخطاراً بهدمها.

(العربي الجديد)

الكنيست يصوت بقراءة أولى على الميزانية

أقر الكنيست الإسرائيلي، أمس الخميس، بالقراءة الأولى، مشروع قانون الميزانية العامة لدولة الاحتلال للعامين 2021 و2022، بموافقة 59 عضواً مقابل رفض 53. وهذه المرة الأولى التي يصوت فيها الكنيست على قانون الميزانية منذ 3 سنوات ونصف السنة، بسبب الخلافات بين الأحزاب، علماً أنه لا يزال يتعين التصويت عليه بـ3 قراءات، قبل أن يصبح نافذاً. واعتبر وزير المالية أفيغدور ليبرمان (الصورة) أن التصويت أمس «يرمز إلى نهاية عصر الجنون والتيه والعودة إلى الحياة الطبيعية».

(الأناضول)

رام الله: تأجيل محاكمة نشطاء بقضية نزار بنات

أجّلت محكمة صلح رام الله، ومقرها البيرة، بالضفة الغربية، أمس الخميس، محاكمة 7 نشطاء كانوا اعتقلوا في 5 يوليو/ تموز الماضي، بتهم «التجمهر غير المشروع» على خلفية محاولة تنظيم وقفات تطالب بالعدالة لمقتل المعارض الفلسطيني نزار بنات، وذلك إلى 6 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وحضر المحاكمة أمس عدد من ممثلي البعثات الدبلوماسية الأوروبية، ومؤسسات حقوقية، فيما نظمت فعاليات شبابية اعتصاماً أمام المحكمة.

(العربي الجديد)

إيطاليا: مداهمة شركة مسيّرات عسكرية اشترتها الصين

أعلنت الشرطة الإيطالية، أمس الخميس، مداهمة شركة إيطالية متخصصة في المسيّرات العسكرية يشتبه في أن الصين اشترتها بشكل غير قانوني. واستهدفت هيئة مراقبة الأوراق المالية التابعة لوزارة الاقتصاد الإيطالية 6 أشخاص، هم 3 إيطاليين و3 صينيين، مشيرة في بيان إلى أنه يشتبه في انتهاكهم قانون تداول الأسلحة والقانون الذي يحمي استراتيجيات الشركات الإيطالية.

(فرانس برس)

الهند تغلق كشمير بعد وفاة زعيم انفصالي

فرضت السلطات الهندية، أمس الخميس، إجراءات صارمة على الحركة والتنقل، وحجبا للاتصالات، في الشطر الهندي من إقليم كشمير المتنازع عليه مع باكستان، بعد مقتل الزعيم الانفصالي سيد علي غيلاني. ورفضت نيودلهي دفن غيلاني في مقبرة الشهداء الرئيسية في سريناغار، المدينة الرئيسية في الإقليم، فيما فضّلت عائلته عدم التجمع خلال الجنازة، تحسباً لاحتجاجات مناهضة للهند.

(أسوشييتد برس)

الحدث

تتجه حركة «طالبان» للإعلان عن حكومة جديدة خلال ساعات، وفق التصريحات التي صدرت عن قادتها أمس الخميس، وذلك بعد سعيها لتمثيل أغلبية الأطراف فيها بعد تعهدها بحكومة شاملة، وذلك فيما لا تزال المباحثات مستمرة لإعادة تشغيل المطار

حكومة أفغانية جديدة

«طالبان» تعد بإعلان خلال ساعات

كابول، الدوحة ـ **العربي الجديد**

مع ترقّب العالم شكل الحكم الجديد في أفغانستان بعد سيطرة «طالبان» على البلاد، تستعد الحركة لإعلان حكومة جديدة خلال ساعات، يبدو أنها تسعى لتكون شاملة وتضم ممثلين عن المكونات الأخرى في البلاد غير البشتون، وذلك فيما تستعر المواجهات في وادي بانشير بين «طالبان» وجبهة المقاومة بقيادة أحمد مسعود مع فشل المفاوضات بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق. ومع تأكيد المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أمس، أن الإعلان عن الحكومة الجديدة سيكون في القريب العاجل، نافياً ما أوردته بعض وسائل الإعلام من تكهنات وما ذكرته من أسماء، يبدو أن الحركة قد أكملت المشاورات حول الحكومة خلال اجتماع قياديها الذي عقد برئاسة زعيمها الملا هيبت الله أخوند زاده في مدينة قندهار. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مصدرين من «طالبان» قولهما إن الإعلان عن حكومة جديدة قد يحصل اليوم الجمعة بعد الصلاة. وفي السياق، علمت «العربي الجديد» أن الحكومة ستشمل ممثلين عن معظم مكونات البلاد، وقد طرحت نسب لها من نوع أن تتكون من 25 وزيراً، بواقع 15 وزيراً لـ«طالبان» و10 من خارج الحركة. في هذا الوقت، تتخوف بعض الأطياف الأفغانية، ولا سيما النساء، من الإقصاء. وفيما قال المسؤول البارز في الحركة شير محمد عباس ستانكزاي لإذاعة «بي بي سي» الناطقة بلغة الباشتو إن النساء سيتمكّن من مواصلة العمل، إلا أنه أضاف «قد لا يكون لهن مكان» في الحكومة المستقبلية أو مناصب أخرى عالية. مقابل ذلك، نزلت حوالى 50 امرأة إلى الشوارع في مدينة هرات غربي البلاد، في تظاهرة للمطالبة بحق العمل والاحتجاج على تغييب المرأة عن الحكومة الجديدة. وقالت بصيرة طاهري إحدى منظمات الاحتجاج، لوكالة «فرانس برس» إنها تريد أن تضم حركة «طالبان» نساء في الحكومة الجديدة. وأضافت «نريد أن تجري طالبان مشاورات معنا».

في هذه الأثناء، تستمر المواجهات بين «طالبان» وقوات جبهة المقاومة في بانشير على محاور مختلفة، فيما نقلت قناة «الجزيرة» عن مصدر في «طالبان» أن الحركة قررت شنّ عملية عسكرية في ولاية بانشير بعد فشل المفاوضات. ودارت اشتباكات في محور إقليم كابيسا، حيث تقدمت المقاومة ووصلت المعارك إلى مقر جامعة البيروني الحكومية. وقال مصدر قبلي في المنطقة لـ«العربي الجديد» إن مسلحي «طالبان» تحصنوا في السكن الجامعي وأطلقوا النار على عناصر المقاومة، فيما تحصن المعارضون في الجبال. كما استمرت المعارك بين الطرفين في مديرية كلبهار الواقعة بين إقليم بروان وبانشير وفي مديرية أندراب الواقعة بين بانشير وولاية بغلان. ويعلن كل طرف أنه كبّد خصمه خسائر في الأرواح، بينما لا توجد أرقام دقيقة حتى الآن حول خسائر الطرفين. إلا أن مصادر قبلية قالت لـ«العربي الجديد» إن الطرفين يستعدان لحرب شاملة وأنهما تكبدا خسائر في الأرواح. وقال المسؤول في جبهة المقاومة فهيم دشتي إن العديد من مقاتلي «طالبان» قتلوا في الهجوم، مضيفاً أن الحركة «لم تتقدم ولا حتى كيلومتراً واحداً».

وتابع: «كل الأطراف مهتمون بأن تتوصل طالبان والشخصيات السياسية والعرقية الأخرى بأفغانستان إلى اتفاق»، واختتم بالقول: «أمل أن تنتهي هذه المفاوضات بحل سلمي، وألا تنفذ التهديدات بشأن استئناف الأعمال العدائية».

في هذا الوقت، تتجه الأنظار إلى كيفية إعادة تشغيل مطار كابول الدولي بعد الانسحاب الأجنبي من البلاد. وبعد وصول طائرة قطرية تحمل فريقاً فنياً إلى كابول الأربعاء لمناقشة استئناف عمليات الملاحة في مطار العاصمة والبحث في تقديم المساعدة، ذكرت قناة «الجزيرة» أمس أن طائرة قطرية ثانية تحمل خبراء فنيين وصلت إلى كابول أمس لبحث إعادة تشغيل المطار.

كما قال رئيس هيئة الطيران الأفغانية المولوي رحمة الله كلزار، لـ«الجزيرة»، إن الرحلات الداخلية من مطار كابول ستستأنف اليوم الجمعة «أما الخارجية فستأخذ وقتاً». وذكر أن الفريق الفني القطري شرع في تقييم الأضرار التي لحقت بمرافق المطار، ووضع خطط لتشغيله قريباً. وأضاف أن الهيئة تحاول ترتيب الأمور وفق المعايير الدولية للطيران الداخلي والأجنبي، كما أشار إلى أن الهيئة ستطلب من دولة قطر مساعدة أفغانستان في النقل الجوي. كما نقلت «الجزيرة» عن مصدر في «طالبان» أن الحركة دعت موظفي إدارة الطيران المدني لاستئناف العمل، وتقييم الخسارة التي لحقت بمطار كابول بعد دخول مسلحي الحركة إلى العاصمة. وأضاف أن التقديرات الأولية تشير إلى الحاجة إلى 300 مليون دولار للقيام بأعمال الترميم والصيانة في المطار.

من جهته، أعلن وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أنّ بلاده تعمل مع «طالبان» لإعادة تشغيل مطار كابول في «أقرب وقت ممكن». وقال في مؤتمر صحافي في الدوحة مع نظيره البريطاني دومينيك راب «ما زلنا في إطار التقييم. لا يوجد مؤشر واضح على موعد تشغيله بكامل طاقته بعد، لكننا نعمل بجد ونأمل في أن نتمكن من تشغيله في أسرع وقت ممكن». وتابع «نحن نتعامل معهم وكذلك مع تركيا حول ما إذا كان بإمكانها تقديم أي مساعدة فنية في هذه المرحلة. ونأمل في الأيام القليلة المقبلة أن نسمع بعض الأخبار الجيدة». وأضاف «لا يوجد حتى الآن مؤشر واضح على موعد بدء تشغيل (المطار) بكامل طاقته... ما زلنا نأمل في أن نتمكن من تشغيله بأسرع ما يمكن». وشدد الوزير القطري على استمرار جهود الدوحة لتحقيق التوافق الدولي في أفغانستان، ومواصلة الدور القطري وسيطاً محايداً بين الأطراف الأفغانية. وأردف: «الجهود متواصلة لضمان الخروج الآمن لمن يرغب بمغادرة أفغانستان».

من جهته، اعتبر راب أن العالم بحاجة «إلى التكيف مع الواقع الجديد» في أفغانستان»، مشدداً على أن الأولوية هي «تأمين الممر الآمن للرعايا البريطانيين المتبقين، وكذلك الأفغان الذين عملوا لصالح المملكة المتحدة». وأضاف أن الأمر يتطلب التعامل مع «طالبان»، لكن بريطانيا لا تعتزم الاعتراف بحكومتها في الوقت الحالي.

وفي السياق، أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو أنّ أنقرة «تدرس» مقترحات «طالبان» ودول أخرى للمساهمة في إعادة الحياة إلى مطار كابول. وقال في مؤتمر صحافي في أنقرة، «ثمة طلبات للتعاون معنا من طالبان وبعض الدول من أجل فتح (المطار)، ونحن ندرسها جميعها». وأضاف «لكن الأكثر أهمية هو ضمان أمن المطار». ولفت جاووش أوغلو إلى أنّ «طالبان» أصرّت حتى الآن على توليها أمن المطار «بيد أنّ ذلك يجب توفيره في صورة تمتع الثقة للأسرة الدولية». وألمح إلى إمكانية إسناد المهمة إلى شركات خاصة دون المرور عبر القوات «العسكرية أو الأمنية لدولة» ما. وقال «ثمة شركات متخصصة في هذا المجال نعمل معها نحن وغيرنا من الدول».

استعرضت «طالبان» قواتها في شوارع كابول (أمير قريشي/فرانس برس)

استخلاص العبر

تعهّد وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن (الصورة) ورئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال مارك ميلي، خلال مؤتمر صحافي مشترك في واشنطن مساء أمس الأول، بـ«استخلاص العبر» من حرب أفغانستان، مؤكّدين أنهما يشعران بـ«الألم والغضب» بعدما سيطرت «طالبان» على أفغانستان. وفي حين قال أوستن إنّه «لا توجد عملية مثالية على الإطلاق»، فقد أكد ميلي أنّ «ما أوصلنا إلى تلك الحالة ستتم دراسته على مدى سنوات».

شرق غرب

كوريا الشمالية تستعد لعرض عسكري

أكدت منظمتان ترصدان الأحداث في كوريا الشمالية، أمس الخميس، أن صوراً التقطها قمر صناعي تجاري، أظهرت استعداد بيونغ يانغ لما يرجح أنه عرض عسكري. وأشار برنامج «38 نورث» ومقره الولايات المتحدة، إلى صورة تظهر تشكيلات قوات في ساحة ميريم في بيونغ يانغ، فيما أوضحت منظمة «إن كيه برو»، ومقرها سيول، أن كوريا الشمالية تترقب 8 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، الذكرى العاشرة لتولي كيم جونغ أون منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

(رويترز)

إندونيسيا: قتلى وجرحى للجيش بهجوم

قتل 4 جنود إندونيسيين، وأصيب اثنان، في هجوم استهدف أمس الخميس، موقعاً عسكرياً في قرية كيسور بمنطقة مايبرات، شرقي إندونيسيا. وقال المتحدث باسم القيادة العسكرية لبابوا الغربية، هندرا بيسيرون، إن نحو 50 مهاجماً يعتقد أنهم من جيش تحرير بابوا الغربية، اقتحموا الموقع وهاجموا الجنود بسهام ومناجل وفؤوس، مضيفاً أن الجريحين إصابتهما بالغة.

(أسوشييتد برس)

بلغاريا: انتخابات رئاسية في نوفمبر

حدّد المشرعون في بلغاريا، أمس الخميس، تاريخ 14 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، موعداً للانتخابات الرئاسية في البلاد، بتصويت شعبي، والتي قد تفضي إلى اختيار خلف لرومين رادييف أو التجديد له. وقال البرلمان البلغاري إنه يمكن إجراء انتخابات برلمانية في التاريخ ذاته، والتي ستكون في حال إجرائها ثالث انتخابات عامة خلال 2021، حيث فشل البرلمان مراراً في التوصل إلى ائتلاف حكومي قابل للتعايش.

(أسوشييتد برس)

تقرير

معتدلو الجمهوريين إلى أفول: تزاحم لوراثة ترامب

تنافس وجوه جمهورية على تبني خطاب شعبوي يشبه خطاب دونالد ترامب ويزاحمه، للصعود السياسي، وصولاً للرئاسة، ما يهدد وجوهاً معتدلة بالأفول، وسط تشدد اجندة القاعدة الشعبية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

لا يزال دونالد ترامب صانع الملوك في الحزب الجمهوري، ومشروع مرشح لانتخابات الرئاسة الأميركية في عام 2024، على الرغم من محاولة كثيرين داخل حزبه، القفز عنه، ومنافسة جاذبيته لدى الناخبين المحافظين. وبحسب مدير الحملات الجمهورية، بريت دوستر، في حديث لموقع «بوليتيكو»، فإن الكل ينتظر إذا ما سيكون ترامب خلف الباب، في الانتخابات النصفية بعد عام، أو في 2024. وإذا كان من المبكر التكهن بالوضع الذي سيكون عليه الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، عند الرئاسيات المقبلة، ينبئ التحول الذي طرأ على المحافظين خلال السنوات الماضية، بأن هذا الحزب يتجه سريعاً إلى معسكر أكثر تشدداً، ومنتقلاً خلال فترة لا تتجاوز العقدين مما أرساه جناح «حزب الشاي» داخل الحزب، إلى حزب «أميركا أولاً»، الذي ستلعم فيه أسماء كثيرة، على ظهر ترامب وبفضله.

ومن عرقلة أي تحقيق مستقل في أحداث 6 يناير/كانون الثاني الماضي، حين اقتحم مناصرو ترامب مقر الكونغرس للاعتراض على فوز منافسه جو بايدن، إلى المبادرات التي بدأت تتخذها ولايات عدة بسيطر عليها الجمهوريون لإلغاء أساليب تصويت في الانتخابات مفضلة لدى المؤسسات الديمقراطية، والضغط على مسؤولين إداريين عن الانتخابات، إضافة إلى التشدد في الأجندة المحافظة المتعلقة بالإجهاض وحمل السلاح، تسعى بعض الوجوه الجمهورية إلى استنساخ خطاب ترامب، بل تجاوزه، في محاولة لاستعادة تجربة نجوميته، وتحوله إلى أيقونة لدى شريحة واسعة من القاعدة الجمهورية.

ورأى موقع «بوليتيكو» في تقرير نشره أمس الخميس، أنه إذا كان الشيوخ الجمهوريون في الكونغرس، يبدون اليوم متشددين، فـ«علينا أن ننتظر نتائج الانتخابات النصفية المقبلة لنفهم معنى التشدد». ولفت الموقع إلى أن خمس ولايات يذهب أعضاء مجلس الشيوخ الحاليون المنتخبون عنها للتقاعد، وهي بنسلفانيا وكارولينا الجنوبية وأوهايو وميزوري وألاباما، تتربع على لائحة المتنافسين فيها أسماء متشددة، بدعم من مؤيدي ترامب، والذين يشكلون الأغلبية. وفي بنسلفانيا، أعلن ترامب أول من أمس الأربعاء، دعمه لترشح العسكري المتقاعد شون بانيل لـ«الشيوخ»، قائلاً إنه «سيكون أميناً على أميركا أولاً».

وأشار «بوليتيكو» إلى أنه بالإضافة إلى السيناتورات الخمسة المغادرين في 2022، فإن الأسئلة تدور حول خطط ثلاثة آخرين، من المعتدلين، وهم جون تون عن داكوتا الجنوبية وليزا موركوفسكي عن ألاسكا وتشاك غراسلي عن أيوا، الذين لم يعلنوا بعد إعادة ترشحهم للانتخابات النصفية رسمياً. ويعدّ تون وموركوفسكي من أشد المعارضين لترامب، الذي أعلن دعمه للسياسة الجمهورية كيلي تشيباكا، لخلافة موركوفسكي. وأول من أمس أيضاً، أعلن كذلك دعمه للعسكري المتقاعد جو كنت، لمنافسة النائبة الجمهورية هيريرا بوتلر (واشنطن)، العام المقبل، رداً على تصويتها لعزله، وهو الدعم الثالث له لمرشحين لـ«النواب»، ويستهدف الإطاحة بمعارضين له من داخل حزبه. إلى ذلك، يتنافس ثلاثة حكّام جمهوريين على وراثة ترامب، واستمالة القاعدة الناخبة للمحافظين، مع طرح مواضيع مكافحة الإجهاض أو رفع القيود عن حمل الأسلحة النارية، أو التصدي لإجراءات كورونا، على الرغم من عدم تأكيدهم طموحاتهم الرئاسية. ويطمح الحكام الثلاثة، وهم غريغ أبوت عن تكساس، ورون ديسانتيس عن فلوريدا، وحاكمة ولاية داكوتا الجنوبية كريستي نويم، لولايات جديدة في مناصبهم العام المقبل.

ووقع أبوت قانوناً مثيراً للجدل في تكساس، دخل حيّز التنفيذ أول من أمس، ويجعل الغالبية العظمى من عمليات الإجهاض غير قانونية. وفي اليوم نفسه، بدأ تطبيق 666 قانوناً جديداً في الولاية، بينها قانون يسمح لسكانها بحمل أسلحتهم النارية معهم في أي مكان من دون إذن خاص. من جهته، قام ديسانتيس بالحد من القيود المفروضة على حمل السلاح في فلوريدا، وعقّد إمكانية الإجهاض، بعدما كان فضّل أيضاً استئنافاً سريعاً للاقتصاد بعد الأشهر الأولى من الإغلاق في مواجهة كورونا.

أما كريستي نويم، فاحتلت مكانة بارزة في التجمعات الكبرى للمحافظين في الأشهر الأخيرة، مثبتة نفسها كمنافس محتمل. وأعلنت حاكمة داكوتا الجنوبية، من ولاية أيوا، المحطة التقليدية للمرشحين الذين يريدون التعبير عن اهتمامهم بالبيت الأبيض، أنها «تفكر فعلياً» أميركا في ظل رئاسة بايدن. وتطرح نويم نفسها مدافعة كبرى عن الحرية في مواجهة إجراءات كوفيد، وهي لم تتوانَ عن توجيه انتقادات لحكام جمهوريين آخرين، متهمة إياهم بـ«إعادة كتابة التاريخ» من خلال «الزعم» أنهم لم يغلقوا اقتصاداتهم خلال الوباء، ما راه كثيرون موجهاً إلى ديسانتيس.

كما يتطرق الحكام الثلاثة بانتظام الى القضايا الرئيسية الكبرى في السياسة الأميركية، مثل حقوق المتحولين جنسياً أو الإجراءات المناهضة للعنصرية التي يدافع عنها الديمقراطيون.

وأعلن ترامب من الآن دعمه لغريغ أبوت، في استحقاق الانتخابات النصفية، واصفاً إياه بـ«المحارب»، لكنه لم يبد دعماً للحاكمين الآخرين. رئاسياً، يبدو رون ديسانتيس، «الرجل العظيم» كما يصفه ترامب، الأفضل في استطلاعات الرأي غير الرسمية التي يجريها الجمهوريون، والتي لا تأخذ بالاعتبار دونالد ترامب. ورأى الخبير الاستراتيجي الجمهوري جون فيهيري، في حديث لـ«فرانس برس»، أن «السؤال ليس من سيحل محل ترامب، لكن من هو في وضع أفضل لجذب ناخبي ترامب»، متسائلاً «من يستطيع أن يوصل بشكل أفضل صوت ناخبين من العمال، يشعرون بازدراء المؤسسة السياسية لهم؟ من يمكن أن يفوز بنسبة مشاهدي قناة فوكس» القريبة من المحافظين. وبحسب فيهيري، فإن المهم بالنسبة للمرشحين الجمهوريين، هو «البقاء في حظوة ترامب وعدم عزل» ناخبيه. لكن كل التوقعات ستبقى نظرية إذا دخل ترامب السباق. وقال «أعتقد أن ترامب سيترشح مرة أخرى وسيفوز بتسمية حزبه».

يعقّد حكّام جمهوريون عمليات الإجهاض ويسهّلون حمل السلاح

من جهته، لفت الخبير السياسي، كايل كوندبك، للوكالة، إلى أن «هؤلاء الحكام الثلاثة سعوا إلى الشجار مع اليسار في مناسبات عدة، واعتقد أن مؤيديهم يقدرون ذلك». وفي «بوليتكو»، رأى رئيس الحزب الجمهوري في كارولينا الشمالية، مايكل واتلي، أن ترامب «أعاد تشكيل الحزب الجمهوري، نحن اليوم حزب الياقات الزرق، حزب أميركا أولاً». ولفت إلى «أننا اليوم متشددون حيال الصين، نريد حماية الحدود، نحارب من أجل التعديل الثاني (حمل السلاح الفردي)، إنها أجندة شعبية كبيرة تشدد عليها القاعدة».

يتقدم ديسانتيس في استطلاعات الرأي الرئاسية (Getty)

الحدث

قبول بالروس لإبعاد الإيرانيين... ومخاوف من هشاشة الاتفاق بدون ضمانات دولية
تطبيق معقول لتسوية درعا

استطاعت اللجنة المركزية المفاوضة عن الأهالي في أحياء درعا البلد جنوبي سورية منع النظام من فرض شروطه الكاملة على المنطقة، إذ إنها جنبت أكثر من 11 ألف مدني محاصرين في المنطقة أخطاراً جمّة، عبر إبعاد الفرقة الرابعة عن درعا البلد، خصوصاً أن هذه الفرقة وميليشيات إيرانية توعدت بالانتقام من الأهالي

أمين العاصي

بتواصل تطبيق اتفاق توصلت إليه اللجنة المركزية المفاوضة عن الأهالي في أحياء درعا البلد جنوب سورية، مع النظام السوري بضمانة من الجانب الروسي، وهو ما قد يمهد الطريق أمام وضع حد لمأساة آلاف المدنيين المحاصرين في هذه الأحياء منذ أكثر من سبعين يوماً. وشهدت محافظة درعا، أمس الخميس، هدوءاً حذراً مع دخول وقف إطلاق النار يومه الثاني، مع تواصل عمليات التسوية الجديدة للمطلوبين في درعا البلد، وسط ترقب لإنشاء نقاط عسكرية للشرطة العسكرية الروسية وقوات اللواء الثامن الموالي لموسكو في المنطقة. إلى ذلك، ذكرت وكالة «نبأ» المحلية أن الشرطة العسكرية الروسية دخلت أمس الخميس إلى درعا البلد، برفقة ضباط من اللجنة الأمنية التابعة للنظام، لاستكمال إجراء التسوية للمطلوبين، وذلك استكمالاً لتنفيذ بنود الاتفاق. وأكد الناشط الإعلامي أبو محمد الحوراني، لـ«العربي الجديد»، أن «خطوات تنفيذ الاتفاق تسير من دون أي مشاكل حتى الآن». وأضاف: «يقوم الأشخاص الراغبون بتسوية أوضاعهم بالتقدم إلى مركز التسوية الذي افتتحه النظام، بينما سلم الأشخاص المطلوبون للنظام أسلحتهم». وأوضح أن «الأشخاص الـ34 المطلوبين كان أمامهم إما إجراء تسوية أو التهجير، لكنهم فضلوا إجراء تسوية والبقاء في درعا». وكان المتحدث الرسمي باسم لجنة درعا المركزية عدنان المسالمة قد أوضح، الأربعاء الماضي، أن الاتفاق الذي أبرم مع النظام، تحت إشراف روسي، ينص على «الوقف الفوري لإطلاق النار، ودخول دورية للشرطة العسكرية الروسية، وتمركزها في درعا البلد». كما نص على «فتح مركز لتسوية أوضاع المطلوبين وأسلحتهم، ومعاينة هويات المتواجدين في درعا البلد لنفي وجود الغرباء، ونشر أربع نقاط أمنية، وفك الطوق عن محيط مدينة درعا، وإعادة عناصر مخفر الشرطة، والبدء بإدخال الخدمات إلى درعا البلد، والعمل على إطلاق سراح المعتقلين وبيان مصير المفقودين بعد مضي خمسة أيام على تطبيق هذا الاتفاق»، وفق المسالمة.

وواستُقبل الاتفاق بتقدير وترحيب كبيرين من الشارع السوري المعارض، الذي وجد أن اللجنة المركزية توصلت لتسوية مع النظام تُجنّب أكثر من 11 ألف مدني محاصرين في أحياء درعا البلد أخطاراً جمّة، لو استمرت قوات النظام بحملتها على هذه الأحياء. كما أبعد الاتفاق الفرقة الرابعة، وهي الأكثر فتكاً بالمدنيين من بين الفرق العسكرية التابعة للنظام، عن درعا البلد، وهو ما يعد مكسباً كبيراً، خصوصاً أن هذه الفرقة معها مليشيات إيرانية كانت تتوعد بارتكاب مجازر وعمليات انتقام من سكان درعا البلد، منبع الثورة السورية. من جهته، يحاول النظام من خلال وسائل إعلامه الإيحاء لمواليه أنه حقق نصراً في منطقة درعا البلد، بينما الوقائع على الأرض تشير إلى أن الوفد المفاوض عن النظام لم يستطع فرض شروطه، خصوصاً لجهة تسليم السلاح الفردي لكل المقاتلين في درعا البلد، ودخول الأجهزة الأمنية والفرقة الرابعة. كما لم يستطع النظام الحصول على اعتراف مكتوب من اللجنة المركزية في درعا بشرعية بشار الأسد رئيساً على البلاد، بل إن أبو علي المحاميد، وهو أحد المفاوضين عن أحياء درعا البلد، قال في بيان أمس الأول: لن تتغير مواقفنا من الثورة السورية التي قدمنا فيها الدماء والأرواح، حتى تحقيق أهداف الثورة كاملة.

الحوراني: خطوات تنفيذ الاتفاق تسير من دون مشاكل

رضوان زيادة: النظام لم يستطع فرض شروطه كاملة على الأهالي

وذكرت صحيفة «الوطن» الموالية أن فريقاً من قوات النظام «دخل الأربعاء إلى درعا البلد لإنشاء 4 نقاط عسكرية له في المنطقة»، مشيرة إلى أن «أقسام الشرطة ستعود اعتباراً من اليوم (الخميس) إلى القيام بمهامها في درعا البلد، وسيلي ذلك عودة جميع مؤسسات الدولة». ونقلت الصحيفة عن مصادر قولها «إن المسلحين المتبقين والرافضين لبنود التسوية انتقلوا من درعا البلد إلى حي المخيم المجاور»، مشيرة إلى «أن هناك مباحثات تجري مع وفد من المخيم لإجراء تسويات فيه»، معربة عن أملها بأن «ينسحب الحل السلمي الذي جرى في درعا البلد على المخيم». ويضم المخيم الآف اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى نازحين سوريين من الجولان المحتل منذ العام 1967، وهو من المناطق المحاصرة من قبل قوات النظام. ووفق وكالة «سانا» التابعة للنظام، فقد جرى تسليم أسلحة وتسوية أوضاع عشرات الأشخاص من درعا البلد، في مركز التسوية بحي الأربعين، مشيرة إلى «تسوية أوضاع 209 أشخاص، وتسليم الأسلحة الفردية التي كانت بحوزة بعضهم، وذلك تنفيذاً لاتفاق التسوية الذي طرحته الدولة في إطار جهود الحل السلمي». ولفتت إلى أنه «سيتم فتح عدة مراكز تسوية في حي درعا البلد لتسوية أوضاع العديد من الأشخاص، وتسليم السلاح».

من جهته، وصف العقيد ياسين علوش، وهو قيادي في فصائل المعارضة في جنوب سورية، الاتفاق الذي أبرم في درعا البلد بـ«المشرف». وقال، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «على الرغم من الحصار لأكثر من 70 يوماً صمد أهالي درعا البلد، وصدوا بسلاحهم الفردي عشرات محاولات الاقتحام من قوات النظام والمليشيات الإيرانية. لقد خرج أهالي درعا البلد بنصر على النظام، حيث لا تهجير ولا تسليم سلاح، كما كان يشترط النظام لتوقيع أي اتفاق مع أهالي درعا البلد». وأشار إلى أن الأهالي «سيلتزمون بالاتفاق»، غير أنه رأى أن الاتفاق «همش بسبب عدم وجود ضمانات دولية»، مضيفاً: الجانب الروسي دائم المراوغة وينتقل من دور الضامن إلى دور الوسيط. ورأى علوش أن المليشيات الإيرانية «ربما تعمل على إفشال هذا الاتفاق»، مضيفاً: «النظام ليس صاحب قرار، وإيران تسعى للوصول إلى الحدود السورية الأردنية. اليوم تكّن إيران يكّن الخراب، وهذا ما أثبتته الوقائع في كل الدول العربية التي لها نفوذ كبير فيها».

وفي السياق، لفت المحلل السياسي رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن النظام «لم يستطع فرض شروطه كاملة على أهالي وسكان درعا البلد». وقال: تبيّن للنظام أن درعا خاصرة رخوة بالنسبة له لا يستطيع تطويقها كما جرى في غوطة دمشق الشرقية وبقية المناطق في ريف دمشق. وأشار زيادة إلى أن النظام، بقادة أجهزته الأمنية والعسكرية والمدنية، «ظهر في أضعف حالاته في درعا البلد»، مضيفاً: لقد ظهر حجم الشقوق والتصدعات في هذا النظام، والتي ربما تزيد مع الضغوط الاقتصادية والخارجية والداخلية.

دخلت الشرطة العسكرية الروسية درعا البلد (ياسر الخطيب/الأناضول)

39 قتيلاً في أغسطس

ذكرت شبكة «درعا 24»، في تقرير أمس الأول، أنها وثّقت خلال أغسطس/آب الماضي، سقوط ما لا يقل عن 39 قتيلاً، بينهم 20 مدنياً، على أرض محافظة درعا. وأوضحت أن بعضهم قتل بسبب قصف قوات النظام السوري، وآخرين بسبب انفجار مخلفات الحرب، فيما سقط البعض خلال اشتباكات، وعمليات اغتيال بإطلاق نار أو عبوات. وأشارت إلى إصابة 46 مدنياً، من دون أن يتضمن العدد الذين أصيبوا جراء قصف النظام لدرعا البلد.

الحدث

يواظب «داعش» على مهاجمة قرى في كركوك (الأناضول)

كركوك: اعتداءات شبه يومية

بغداد ـ **براء الشمري**
أكثم سيف الدين

شنّ تنظيم «داعش» أمس الخميس، هجومين في محافظتي كركوك ونينوى، شمالي العراق، متسبباً بسقوط قتلى وجرحى من الجيش والمدنيين. وهاجم عناصر التنظيم قرية شحل، التابعة لمدينة الدبس، جنوب غربي محافظة كركوك، حسبما كشفت مصادر أمنية لـ«العربي الجديد»، مشيرة إلى أنه سقط لسكان القرية قتيل، ابن مختار القرية، و7 جرحى في اشتباك مع عناصر «داعش». وذكرت أن قوة من الجيش العراقي توجهت نحو القرية، لكنها تعرّضت لاعتداء بعبوة ناسفة، من دون أن يصاب أحد من القوة. وسبق أن استهدف التنظيم أول من أمس الأربعاء قرية دكشمان التابعة لمدينة داقوق جنوبي المحافظة، وأحرق عدة منازل وعددا من سيارات القرية. وأفادت مصادر أمنية في محافظة نينوى بأن تنظيم «داعش» هاجم نقطة تفتيش تابعة للجيش العراقي في مدينة مخمور، جنوب شرقي المحافظة، مستخدماً أسلحة قنص، موضحة في تصريحات نقلتها وسائل اعلام محلية أن الهجوم أسفر عن مقتل جندي واحد. بدوره، أفاد ضابط في قيادة شرطة المحافظة أن «كركوك تشهد تصعيداً باعمال العنف، تزايدت حدته خلال الشهر الأخير»، مشيراً بحديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «عناصر التنظيم ينفذون هجمات يومية لليلة واحياناً يُسجّل اكثر من هجوم في ليلة واحدة، تستهدف عناصر الأمن، والمدنيين في القرى الواقعة باطراف المدينة». وأوضح أن «الهجمات أصبحت تُنفّذ بشكل شبه يومي، وتوقع قتلى وجرحى من عناصر الأمن أو من الأهالي»، مشيراً إلى أن «المعلومات المتوفرة لدينا تؤكد أن عناصر التنظيم يحاولون إرباك المشهد في المحافظة للتأثير على إجراء الانتخابات فيها، فضلاً عن وجود عصابات ومليشيات تنفذ أعمال عنف أخرى تحقيقاً لأجنداتها». وأكد أن «القوات الأمنية تعمل حالياً على تحديث خططها لمنع داعش من تنفيذ هجماته، وقد تمكنت من إحباط عدة هجمات للتنظيم». في الأثناء، وجه قائد العمليات المشتركة في محافظة كركوك الفريق الركن علي الفريجي، بتعقب الجهات التي تحاول العبث بأمن المحافظة، مشدّداً على أن «قوة حماية قائد العمليات، وقوة من الاستخبارات وشرطة كركوك، تحركت بتوجيه من قائد العمليات لتنفيذ عمليات للإطاحة بالعابثين بأمن كركوك».

وتصاعدت أخيراً هجمات تنظيم «داعش» في مختلف المناطق، موقعة قتلى وجرحى من قوات الأمن و«الحشد الشعبي» والمدنيين. في المقابل، نفذت القوات العراقية عمليات أمنية متكررة ضد عناصر «داعش»، كما تحدث قادة عسكريون عن وجود خطط جديدة للقضاء على بقايا التنظيم. وأشار المتحدث باسم جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، صباح النعمان، مساء أول من أمس الأربعاء، إلى قيام الجهاز بـ «إعداد خطة لأيام المقبلة، لتنفيذ عمليات سريعة واستباقية ومفاجئة بالاعتماد على الجهد الاستخباري»، موضحاً في تصريح صحافي أن العمل الاستخباري يحظى بحيز كبير من عمل الجهاز. ولفت إلى أن «هجمات داعش في حساباتنا العسكرية لا ترتقي إلى تهديد كبير جداً»، لافتاً إلى أن «التنظيم انتقل من الحرب الشاملة إلى حرب العصابات، ويفتقر إلى الحاضنة والتمكين». وذكر أن «داعش» يعمل من أجل استنزاف القوات العراقية من خلال عمليات صغيرة ومتعددة.

شرق غرب

سورية: 207 اعتقالات تعسفية في أغسطس

ذكرت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» في تقرير لها، أمس الخميس، أنها وثّقت ما لا يقل عن 207 حالات اعتقال تعسفي في شهر أغسطس/آب الماضي، بينها 7 أطفال و14 سيدة. وأوضح التقرير الذي جاء في 20 صفحة، أن معظم حوادث الاعتقال في سورية تتم من دون مذكرة قضائية وتحصل لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو في أثناء عمليات المداهمة. واعتقل النظام 71 شخصاً، في حين احتجزت «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) 38 شخصاً، والمعارضة المسلحة (الجيش الوطني السوري) 86 شخصاً، و«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) 12 شخصاً.

(العربي الجديد)

تركيا: تحييد 9 من «الكردستاني»

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الخميس، عن «تحييد 9 إرهابيين على الأقل من حزب العمال الكردستاني، إثر إطلاقهم النار على منطقة عملية (نبع السلام) في شمال سورية». وأضافت أن «المدافع التركية ردت بالمثل». وجاء الإعلان في خضمّ أسبوع طويل من الهجمات التركية ضد «العمال الكردستاني» في سورية والعراق.

(الأناضول)

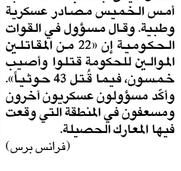

الجزائر: مشاركة أحزاب فاعلة في انتخابات نوفمبر

أعلنت عدة أحزاب سياسية في الجزائر، أمس الخميس، مشاركتها في الانتخابات المحلية، البلدية والولائية المقررة في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وأبرز هذه الأحزاب، هي «جبهة التحرير الوطني» و«حركة مجتمع السلم»، ثاني قوة سياسية في البلاد، و«حركة الإصلاح الوطني»، وكتلة المستقلين، ثاني أكبر كتلة نيابية في البرلمان.

(العربي الجديد)

عقيلة صالح يبدأ زيارة للمغرب

بدأ رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح (الصورة)، مساء أمس الخميس، زيارة رسمية للعاصمة المغربية الرباط، في بداية حراك ليبي جديد من أجل تجاوز الصعوبات التي تواجه المسار السياسي في البلاد، لا سيما على مستوى الالتزامات الأمنية والعسكرية ومواعيد الانتخابات. والتقى صالح رئيس مجلس النواب المغربي، الحبيب المالكي، ووزير الخارجية، ناصر بوريطة. وتأتي الزيارة في خضمّ نشاط المسؤول الليبي للتغلب على الصعوبات التي تعتري مسار الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

(العربي الجديد)

65 قتيلاً في معارك مأرب

قتل 65 عنصراً من القوات الموالية للحكومة اليمنية والحوثيين خلال يومي الثلاثاء والأربعاء، في معارك جديدة حول مدينة مأرب شمال اليمن، بحسب ما أفادت به أمس الخميس مصادر عسكرية وطبية. وقال مسؤول في القوات الحكومية إن «22 من المقاتلين الموالين للحكومة قتلوا وأصيب خمسون، فيما قُتل 43 حوثياً». وأكد مسؤولون عسكريون آخرون ومسعفون في المنطقة التي وقعت فيها المعارك الحصيلة.

(فرانس برس)

تقرير

العراق: انقسام متظاهري تشرين حول الانتخابات

ينقسم متظاهرو تشرين العراقي حول موضوع المشاركة في الانتخابات، في أحدث التصدّعات التي تطاولهم، بعد تفككهم إلى تجمّعات وحركات متشعّبة

بغداد ـ **زيد سالم**

يُعَدّ ناشطون عراقيون وأعضاء في اللجان التنسيقية للتظاهرات في مدن جنوب العراق ووسطه والعاصمة بغداد، بوجود انقسام وتباين في المواقف داخل صفوفهم حيال ملف الانتخابات المقبلة، المقررة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، والعملية السياسية ككل. وهو ما يدفع بجزء غير بسيط من قادة الحراك الشعبي إلى الانزواء والابتعاد عن الظهور الإعلامي في الوقت الحالي، بينما يتوجه آخرون للاستقرار في إقليم كردستان لأسباب أمنية. ويظهر الانقسام بين «التشرينيين»، وهي التسمية التي باتت تطلق في العراق على الناشطين وقادة الحراك الشعبي الذين شاركوا في الاحتجاجات التي انطلقت في 1 أكتوبر 2019، في تأسيس قسم منهم كيانات سياسية للمشاركة في الانتخابات، منطلقين من فكرة مشروع التغيير التدريجي من داخل العملية السياسية الحالية، فيما يقاطع فريق آخر، وهو الجزء الأكبر، الانتخابات. وكان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي قد دعا في مارس/آذار الماضي، إلى ضرورة أن تشارك القوى الاحتجاجية في مؤتمر يجمع أطراف حكومية وأخرى حزبية ومحتجّين متضررين من القمع الذي تعرضوا له، سماه «مؤتمر الحوار الوطني». وعقد المؤتمر يومي الأربعاء والخميس الماضيين، إلا أن غالبية المحتجين المعروفين والناشطين البارزين قاطعوا المشاركة في المؤتمر، فيما توجه بعض منهم بصفتهم مستمعين فقط. وقال الكاظمي في كلمة له خلال المؤتمر إن «الشعب العراقي يستحق الدولة ويرفض اللا دولة»، مؤكداً أن «العراق يعاني من أزمة عدم ثقة بين الأطراف المختلفة، وأن هذه الأزمة تمثل مصدر خطر على المجتمع، وتلك أعلى مراحل الخطر على أي مجتمع في العالم».

في السياق، قال حسين الغرابي، رئيس «البيت الوطني» وهو كيان سياسي جديد تأسس العام الماضي، إن «هناك اختلافاً في وجهات النظر، إذ يؤمن البعض أن الانتخابات أمر مهم لإجراء تعديلات من داخل العملية السياسية من خلال اقتحامها، أما البعض الآخر ونحن منهم، فيرى أن المنظومة السياسية الحالية تعمل على إقصاء واستهداف كل المعارضين لها. وبالتالي فإن التنافس مع القتلة أمر غير منطقي من قبل أشخاص لا يملكون غير علم أو شعار وكتاب وفكرة». وأوضح في حديث لـ«العربي الجديد» أن «التشرينيين ليس لديهم أي تنازع أو صراعات بين بعضهم، ونحن نؤمن بالتعددية السياسية التي تخدم جميع قوى تشرين، وأن هذا الاختلاف يعني أننا نسير في طريق ديمقراطي حقيقي». من جهته، أشار القيادي في حركة «نازل آخذ حقي»، عمار النعيمي، إلى أن «هناك شريحة من المتظاهرين وعلى الرغم من الانفتاح السياسي لاستيعابهم عبر أحزاب وكيانات سياسية جديدة، لا يزالون يفكرون بعقلية المعتصم في الخيم والمتظاهر في الساحات. وهذا لا يعني أن التظاهر لم يعد يجدي نفعاً، بل إنه من أساسيات التغيير، التي تخلق فرصة التغيير الحقيقي عبر البرلمان وإزاحة الفاسدين الذين لم تتمكن الاحتجاجات من إزاحتهم ومحاسبتهم». وأكد في حديث مع «العربي الجديد» أن «الانتخابات هي الفرصة الحقيقية لإحداث تغيير واقعي على مستوى السياسة في البلاد، ولا يمكن الاعتماد على غيرها، لا سيما بعد مقتل مئات العراقيين دون اكتراث من السلطات أو اهتمام دولي بالدم العراقي».

قاطع النشطاء البارزون مؤتمر الكاظمي في اليومين الماضيين

في المقابل، رأى المرشح للانتخابات وائل الحازم، أن «معظم الخلافات والانقسامات داخل صفوف التشرينيين حدثت بسبب الاختراق الحزبي والسياسي لصفوفهم، واستخدام الأحزاب المال السياسي من أجل تشتيت صفوفهم». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد» أن «الكثير من قادة الاحتجاجات في العراق باتوا يحبون الانفراد بالقيادة، وتضخمت لديهم الأنا، وهذا هو واقع الحراك المدني في العراق، إذ إن واحداً من أكثر الأسباب التي أدت إلى تشظي المدنيين في البلاد، هو التفرد بالقرارات والتوجهات».

من جهته، لفت الباحث عبد الله الركابي في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن «الخلافات وعدم الانسجام ليس جديداً على المتظاهرين، إذ ظهرت بعد أشهر قليلة من اندلاع الانتفاضة في أكتوبر 2019، بسبب مشاكل معظمها شخصية».

وكانت التظاهرات العراقية قد اندلعت في 1 أكتوبر 2019، عقب دعوات انطلقت عبر مواقع التواصل الاجتماعي إثر تردي الخدمات وتفاقم نسبة البطالة، قبل أن تنفجر بشكل واسع في بغداد ومدن جنوب ووسط العراق. وشهدت التظاهرات عمليات عنف غير مسبوقة، لا سيما بعدما دخلت جماعات مسلحة، وُصفت بـ«الطرف الثالث»، على خط قتل وقمع واختطاف المحتجين والناشطين. وأدت أعمال العنف إلى مقتل نحو 800 متظاهر، وإصابة أكثر من 27 ألفاً، في وقت لم تُحاسَب فيه أي جهة متورطة بهذه الأعمال.

قُتل 800 متظاهر وأصيب أكثر من 27 ألفاً (الأناضول)

متابعة

تونس: رفض نيابي لتعليق الديمقراطية

كسر نواب في البرلمان التونسي صمتهم، معتبرين أن بلادهم لا تسير في الاتجاه الصحيح في ظلّ إجراءات الرئيس قيس سعيّد، محذرين من تعليق الديمقراطية

تونس ـ **بسمة بركات**

فيما لم تصدر بعد أي مؤشرات رئاسية في تونس، توضح طبيعة المرحلة المقبلة بعد الإجراءات الاستثنائية التي أعلنها الرئيس قيس سعيّد في 25 يوليو/تموز الماضي، تتوالى الأصوات السياسية والحقوقية داخل البلاد، الرافضة لتجميد السلطتين التشريعية والتنفيذية بشقّها الحكومي، والتضييق على الحريات، ما يزيد الضغط على سعيّد لوضع تصور حول خريطة الطريق للخروج من الأزمة، من جهتها، تواصل حركة «النهضة» إصدار البيانات، للتأكيد على استعدادها للقيام بمراجعة داخلية، والتزامها تحمل المسؤولية إلى جانب الأفرقاء السياسيين الآخرين في البلاد، في ما آل إليه الأوضاع في البلاد.

وفي وقت لا يزال فيه عمل البرلمان التونسي مجمّداً، بعد إعلان الإجراءات ثم تمديدها، أعرب عدد من النواب التونسيين، أمس الخميس، عن رفضهم «للحكم الفردي وتعليق الحياة الديمقراطية إلى أجل غير مسمى، إلى جانب التضييق على الحريات والحقوق وإجراءات منع السفر». وقال بيان وقعه النواب، إنه «بعد ما آلت إليه الأوضاع عقب القرارات المتخذة من قبل رئيس الجمهورية، وبعد انتهاء المهلة الأولى وتعليق الحياة الديمقراطية إلى أجل غير مسمى، في 23 أغسطس/آب الماضي، فإنهم وتغليبا للمصلحة الوطنية عن كل المصالح الأخرى، يتفهمون التحركات الاحتجاجية التي خرجت في 25 يوليو، الناتجة عن الأوضاع العامة وسوء أداء الحكومات المتعاقبة، ولكن هذا لا يعني قبولهم كنواب وسياسيين ومواطنين، بالتحول إلى مرحلة حكم فردي مهما كانت المسوغات». وأكدوا أن «اعتبار البرلمان هو الخطر الجاثم كما ورد في خطاب رئيس الجمهورية، يمثل انتهاكا للقواعد الديمقراطية التي تبنى عليها أسس الحكم الرشيد».

وشدد النواب في بيانهم، على أن «اتخاذ إجراءات عامة تهدف إلى التضييق على الحريات بمنع السفر بشكل غير قانوني ووضع نواب وقضاة ومحامين ورجال أعمال ومسؤولين تحت الإقامة الجبرية، وتنفيذ ملاحقات قضائية ضد عدد من النواب أمام المحكمة العسكرية، فضلاً عن مخالفتها لإجراءات القانونية المعمول بها في الدول الديمقراطية، وخصوصاً مخالفة الفصل 24 من الدستور، فجلّها إجراءات تنتهك الحريات الأساسية وهو ما يعتبر تهديداً خطيراً لحقوق الإنسان، ينسب إلى ضرر جسيم للتونسيين ويمس سمعة تونس دولياً، وهي تمثل في الوقت ذاته انتهاكاً للمعاهدات الدولية والقوانين الداخلية».

ودعا البيان إلى «الرفع الفوري لإجراءات منع السفر ولقرارات الإقامات الجبرية التعسفية وغير القانونية وإيقاف محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري واحترام استقلال القضاء والحفاظ على هيبته». كما دعا النواب «كافة الزملاء النواب، إلى تعديل النظام الداخلي لإدارة البرلمان في الظروف الراهنة، بما يأخذ بعين الاعتبار المعطيات السياسية والواقعية للبلاد في هذه الفترة حتى يتمكن من لعب دوره الطبيعي في الحياة السياسية في هذه الفترة العصيبة». وأكد أحد الموقعين على البيان، النائب عياض اللومي، لـ«العربي الجديد»، أنه وقع على البيان لأنه يتبنى المطالب الواردة فيه، مضيفاً أن هناك عددا هاما من الموقعين عليه، من بينهم مستقلون. ورأى اللومي أن تونس لا تسير في الاتجاه الصحيح.

من جهتها، أكدت حركة «النهضة» أول من أمس، أنها «تتحمل المسؤولية (في ما آلت إليه الأوضاع) إلى جانب الأطراف الذين حكمت معهم، وذلك بحسب حجمها في المشاركة في الحكم وإدارة البلاد». وأضافت الحركة في بيان، عقب اجتماع مكتبها التنفيذي بإشراف رئيسها راشد الغنوشي، أنها «تتفهم غضب الشارع ومستعدة للتقييم الجدي والموضوعي وإجراء مراجعات عميقة خلال مؤتمرها المقبل، بما يحقق التجديد في الرؤية والبرامج وفتح الآفاق أمام الشباب لتطوير الحركة».

فنان غرافيتي يرسم جدارية في سيدي بوزيد (أيس صللي/فرانس برس)

استفاقة أم استعراض سياسي؟

عودة الدبلوماسية الجزائرية إلى المشهد الإقليمي

تحاول الجزائر تكريس حضورها الإقليمي بفعل تزايد اهتمامها بملفات دول الجوار، غير أن البعض يرى أن البلاد غير مؤهلة لمثل هذا الحضور بعد

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

خلال فترة قصيرة أظهرت الدبلوماسية الجزائرية عودة لافتة إلى مسرح الأحداث الإقليمية، وأسهم نجاح مؤتمر دول الجوار الليبي الذي عُقد في الجزائر يوم الإثنين الماضي، في تأكيد وجود حيوية جديدة في الجهاز الدبلوماسي للجزائر. لكن ذلك لا يبدو كافياً بالنسبة للجزائر لتأدية أدوار متقدمة في الأزمات التي يشهدها الإقليم، خصوصاً في ظل مشاكل سياسية واقتصادية داخلية.

منذ تعيينه في نهاية شهر يونيو/حزيران الماضي، لم تتوقف طائرة وزير الخارجية رمطان لعمامرة عن التحليق، متجولاً في عدد من الدول العربية والأفريقية، لبحث مشاكل وقضايا إقليمية، في سياق من الأزمات المتداخلة، تبدي الجزائر اهتماماً بها لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية. ففي غضون ثلاثة أسابيع تلت إعلان الرئيس التونسي قيس سعيّد تجميد عمل الحكومة والبرلمان وتفرّده بالحكم، زار لعمامرة تونس ثلاث مرات متتالية، في محاولة لفهم هذه التطورات وأفقها السياسي، خصوصاً أن الجارة الشرقية تُعدّ عمقاً حيوياً بالنسبة للجزائر. كما زار لعمامرة مالي، للإشراف على متابعة حثيثة لاستكمال تنفيذ تدابير اتفاق السلام الموقع في الجزائر بين الحكومة المركزية في مالي والحركات المسلحة للطوارق في شمال مالي عام 2015، مبدياً حرصاً على مآلات المرحلة الانتقالية في مالي، بعد انقلابين عسكريين. كما توجّه لعمامرة أيضاً إلى النيجر التي تحركت بها الرمال أيضاً بعد فشل الانقلاب العسكري في مارس/آذار الماضي.

وكانت التقديرات السياسية قد قادت الجزائر إلى قطع علاقتها مع المغرب في 24 أغسطس/آب الماضي، ما يعطي مؤشراً على نوع من الصرامة السياسية تبديها الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الأخيرة، وإجراء تغيير لافت في قواعد إقامة وتسيير العلاقات مع الدول. بالتالي، إن السلطة السياسية في الجزائر، تضع على عاتق لعمامرة الذي كان مرشحاً ليكون مبعوثاً أممياً إلى ليبيا قبل تعيين يان كوبيتش، ملف الأزمة الليبية، وتسعى لدور مركزي، ليس فقط في حل الأزمة، ولكن في ضمان نجاح المسارات السياسية الإقليمية لحل الأزمة الأكثر أهمية بالنسبة للجزائر. ويسمح هذا الأمر بإعفاء الجزائر من متاعب أمنية في الجنوب على الحدود مع ليبيا، وضمانها مصالح اقتصادية حيوية مهمة عبر تفعيل المعابر البرية لمرور السلع والبضائع الجزائرية إلى الأسواق الليبية. وهو ما يفسره تحديداً حرص الجزائر على استضافة وتوفير كامل عوامل نجاح مؤتمر الجزائر لدول جوار ليبيا يوم الإثنين الماضي.

بيد أن الدبلوماسية الجزائرية تضع أهدافاً أخرى خارج الإقليم، بحثاً عن منجز دبلوماسي قد يكون مفتاحاً مهماً بالنسبة للبلاد وللرئيس عبد المجيد تبون، يمهّد لاحتضان الجزائر للقمة الأفريقية العام المقبل، وهو الوساطة في أزمة سد النهضة. وقاد وزير الخارجية الجزائري جولة شملت أديس أبابا والقاهرة والخرطوم، وأثنى رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك على الوساطة الجزائرية، وقال يوم الثلاثاء الماضي لقناة «الشرق»: «نحن استمعنا للمبادرة الجزائرية، ونقدّر بشكل عال جداً جهود القيادة في الجزائر، خصوصاً ملف سد النهضة بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا. ونقدّر بشكل عال جداً جهود القيادة في الجزائر، ونحن قلنا لهم إن أي مبادرة لمعالجة الملف الحيوي والهام بالنسبة لنا محل قبول ورضا». وتندرج في السياق نفسه، قيادة الجزائر لحملة إقليمية لطرد الاحتلال الإسرائيلي من عضوية الاتحاد الأفريقي، بصفة مراقب، التي كان قد حاز عليها بقرار إداري منفرد أصدره مفوض الاتحاد موسى الفقي.

ويربط بعض المراقبين السياسيين، العودة اللافتة للدبلوماسية الجزائرية في المنطقة بعد غياب دام سبع سنوات بفعل ظروف مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، منذ مارس/آذار 2013، أملتها التحولات السياسية، باستفاقة قد تكون متأخرة نوعاً ما بعد استشعار الجزائر

تعتمد الجزائر على لعمامرة لتمتين حضورها الإقليمي والعربي (Getty)

> زار لعمامرة تونس ومالي المتوترتين أخيراً لتكريس دور بلاده

لوجود مخاطر فعلية تحيط بإقليمها المجاور.

ووضع الخبير في العلاقات الدولية يحيى بوزيدي هذه العودة اللافتة، كجزء من مخرجات إعادة ترتيب السلطة السياسية في الجزائر للبيت الداخلي، وانتقال السلطة بعد الحراك الشعبي وانتخاب تبون في ديسمبر/كانون الأول 2019، وقال في حديثٍ لـ«العربي الجديد» إنه «من المتعارف عليه في أدبيات العلاقات الدولية أن السياسة الخارجية مرتبطة بشكل جوهري بالرجل الأول في الدولة ومؤسساتها التنفيذية عموماً. لذلك فإن غياب رئيس الجمهورية في السنوات السابقة عن المشهد السياسي انعكس بشكل واضح على الدبلوماسية الجزائرية. وبعد عودة مؤسسة الرئاسة استرجعت معها السياسة الخارجية الجزائرية بعضاً من حضورها في الملفات الإقليمية».

وأضاف إن «الاستمرار في هذا المنحى يقتضي إصلاحات شاملة ومراجعة كل الاختلالات، بما في ذلك المتصلة بالجبهة الداخلية التي تُبقي الأدوار الخارجية مرتبطة بها». كما يوجد إجماع بأن تعقّد الأوضاع في المنطقة والساحل، عشية استضافة الجزائر أبرز مؤتمرات القمم الإقليمية العام المقبل، مثل مؤتمر القمة الأفريقية ومؤتمر القمة العربية، واللتين يحتاج تحضيرهما إلى جهد وثقل سياسي، فرض على تبون استدعاء لعمامرة للعودة إلى منصبه (كان شغل المنصب بين 2013 و2017). وتأتي الاستعانة بلعمامرة في إدارة الجهاز الدبلوماسي، بحكم الثقل والسمعة الدبلوماسية التي يحظى بها الرجل، والخبرة التي راكمها على مدى فترات من عمله الدبلوماسي في الخارجية الجزائرية أو الهيئات الأممية والأفريقية، إضافة إلى تحكمه في مختلف الملفات السياسية ومنظومة العلاقات الإقليمية والدولية، وحسن إدارته للملفات الإقليمية.

غير أن هذه التحركات الدبلوماسية لا تعني بالضرورة فاعلية دبلوماسية بالنسبة للجزائر، إذ يسود الاعتقاد لدى بعض المراقبين، أن ما تقوم به الجزائر على الصعيد الدبلوماسي، قد يكون جزءاً من استعراض سياسي، لكونها ما زالت غير مؤهلة بالشكل اللازم لأداء أدوار متقدمة في المشهد الاقليمي والدولي، بسبب عوائق ترتبط بعاملين أساسيين. العائق الأول هو ترهّل الجهاز الدبلوماسي العامل في السفارات الجزائرية في الخارج، والذي يحتاج إلى إصلاحات عميقة وجوهرية تمس أدوات عمل الجهاز واختيارات الموظفين الدبلوماسيين. أما العائق الثاني فمرتبط بوجود عوائق كبيرة تتعلق بمشكلات الضعف الداخلي السياسي والاقتصادي والأزمة المالية الخانقة، التي تعيشها الجزائر بسبب ارتباط اقتصادها بالنفط.

ورأى النائب في البرلمان الجزائري عبد السلام باشاغا، أن كل المعطيات الداخلية والوضع الاقتصادي له علاقة مباشرة بالتأثير الدبلوماسي. ورأى في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الجزائر حالياً تستغلّ رصيدها التاريخي وثقلها الجغرافي في تكوين النشاط الدبلوماسي كما يؤثر أيضاً الوضع الاقتصادي، بما يسمح في إعادة ترتيب العلاقات الدولية والتحالفات، ويفتح مجالات الاستثمار الخارجي وفق هذه التحالفات الدبلوماسية والخارجية». وأضاف أن «هذه العوامل أعادت تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية، من دون أن ننسى أيضاً عامل وزير الخارجية نفسه. لكن كل هذا يبقى مدى تأثيره محدوداً فيما التنافس الدولي المحموم بالمنطقة مشتعل في كل اتجاه، ولذلك لن نستطيع مجابهة التطورات الإقليمية إلا بجبهة داخلية متراصة ووضع اقتصادي جيد على الأقل، لنبقى في حالة تأهب للإقلاع، ناهيك عن تشجيع استثمار وحسن اختيار المحاور الدولية».